

الوحدة الخامسة

تقييم الأداء المالي

إن الإدارة المالية هي تلك الإدارة المسؤولة عن تمليك وتحسين وتطوير الدفعات النقدية الخاصة بالمنشأة، وعلى ذلك فإن المدير المالي يعتبر مسؤولاً عن الأموال التي تدخل إلى المنشأة، والأموال التي تستخدم في المنشأة وتلك الأموال التي تخرج من المنشأة وبالتالي لابد من الاستخدام الأمثل بها يحسن من فرص تحقيق المنشأة لأهدافها، ونظام تقييم الأداء المالي يقوم على العديد من المحاور ولكن من أهمهم⁽¹⁾:

1- النسب المالية.

2- تحليل القوائم المالية.

(1) تم إعداد هذه الجزئية بالاعتماد على المرجعين التاليين:

- د. فريد راغب النجار. المدير المالي المعاصر: تنمية المهارات المالية والتعامل مع البورصات.

القاهرة: بيت الإدارة للاستشارات والتدريب، 2004، ص 274.

- د. توفيق محمد عبد المحسن. مرجع سبق ذكره، ص 74.

1- النسب المالية Financial Ratios :

يهتم المستثمرون والشركات والإدارات المالية ومكاتب الاستشارات الإدارية والمحاسبون القانونيون بالنسب المالية باعتبارها أداة من أدوات قياس الأداء والظروف المالية للشركات في وقت ما أو خلال سنة مالية ما. وترجع تلك الأهمية إلى ما يلي:

- سهولة حساب النسب المالية.
- لكونها عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية والمناخية.
- تعتبر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.
- وتقوم النسب المالية على فكرة اختبار ومقارنة وتفسير العلاقات المتداخلة بين القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل). ويجب اعتبارها بداية سلسلة من التحليلات المالية المتعمقة. إذن يجب اختيار تلك العلاقات المنطقية وفق النظرية العامة للإدارة المالية أي تجنب المقارنات غير المنطقية، فالنسبة وحدها لا تعنى شيئاً، لهذا يتم الاستعانة ببعض الإجراءات، ومنها ما يلي:

- توفر مقياس للمقارنة (Benchmarking) مع أفضل شركة أو مع الصناعة ككل.
- تطبيق المقارنات المطلقة (أي بغض النظر عن الشركة والصناعة والوقت).

- المقارنات التاريخية (الزمنية) قياس أداء الاستثمار خلال عدد من السنوات.
 - المعايير في النشاط الذي تنتمي إليه الشركة محل التحليل.
- والنسب المالية جزئين الأول: النسب المالية للميزانية، والثانية لقائمة الدخل:

أولاً: المؤشرات المالية للميزانية :

(1) النسبة الجارية:

$$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} =$$

وتفيد النسبة الجارية في قياس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وفي حالة المخاطر يتم بيع تلك الأصول الجارية.

(2) النسبة السريعة :

$$\frac{\text{النقدية + أوراق القبض}}{\text{الخصوم الجارية}} =$$

وتعتبر هذه النسبة مناسبة أي أن كل جنيه مملوك بالشركة له جنيه تغطية من الأموال السريعة (النقدية و القريبة من النقدية).

(3) نسبة الخصوم الجارية لرأس المال :

$$\frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{رأس المال}} =$$

ويوجد أيضا نسبة الخصوم الإجمالية لرأس المال:

$$\frac{\text{الخصوم الإجمالية}}{\text{رأس المال}} =$$

وتقيس تلك النسب درجة الحماية من الخسائر المسموح بها من المقرضين للشركة، فكلما ارتفعت تلك النسب كلما قلت الحماية لدى المقرضين.

(4) نسبة الأصول الثابتة إلى صافي حقوق الملكية:

$$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}} =$$

وتعكس هذه النسبة أن ملاك الشركة قد وفروا جميع الأموال اللازمة لشراء الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأموال لتمويل الأصول الجارية، ويصعب مقارنة هذه النسبة مع الشركات الأخرى أو حتى المقارنة الزمنية بسبب اختلاف أعمار الأصول الثابتة.

(5) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الحقوق :

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

وهي نسبة مفيدة للمقرضين لفترات طويلة، فكلما ارتفعت النسبة كلما تحسن المركز المالي في الأجل الطويل.

(6) نسبة هيكل رأس المال:

$$\frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{صافي حقوق الملاك}} =$$

تقيس هذه النسبة درجة مخاطر هيكل رأس المال في شكل النسب التمويلية لكل من أصحاب الأموال والمقرضين.

ثانياً: النسب المالية لقائمة الدخل :

(1) نسبة التشغيل :

$$\frac{\text{تكلفة السلع المباعة + مصروفات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

وهي تقيس درجة كفاءة تشغيل الشركة.

(2) هامش صافي الربح:

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

تعكس النسبة أن الزيادة في جنيه أرباح تتحقق من: (1) زيادة في هامش الربح لكل جنيه مبيعات، (2) زيادة في إجمالي المبيعات.

(3) نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات :

$$\frac{\text{صافي الربح بعد ضريبة الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

وكلما انخفضت الضريبة زادت النسبة والعكس صحيح.

(4) نسبة تغطية الدخل بعد الضريبة والفوائد إلى الفوائد المدفوعة:

$$\frac{\text{الدخل بعد الضريبة والفوائد}}{\text{الفوائد المدفوعة}} =$$

أي الجنية المحقق والمتاح لدفع الفوائد على القروض طويلة الأجل، وتفيد هذه النسبة في تحديد القدرة على الوفاء بالالتزامات الثابتة بدون التأثير على الكفاءة التشغيلية.

(5) معدل دوران أوراق القبض (نسبة التحصيل):

وهو يقيس العلاقة بين المبيعات الآجلة خلال الفترة والحجم المتوسط لأوراق القبض المستحقة خلال نفس الفترة.

$$\text{معدل دوران أوراق القبض} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط أوراق القبض}}$$

$$\text{متوسط فترات التحصيل} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران أوراق القبض}}$$

كما يوجد بعض النسب المعروفة والمستخدمه بصفة مستمرة في تقييم الأداء المالي وهى:

معدل دوران المخزون:

$$= \frac{\text{تكلفة السلع المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

معدل دوران الأصول المشغلة:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المشغلة}} =$$

العائد على الاستثمار:

$$\frac{\text{العائد قبل الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{على إجمالي الأصول}$$

$$\frac{\text{العائد قبل الفوائد}}{\text{رأس المال الكلي}} = \text{على الأصول الدائمة}$$

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}} = \text{على حقوق المساهمين}$$

القوائم المالية المقارنة :

ويمكن عرض أحد الأمثلة للقوائم المالية المقارنة.

البيان	1997/12/31 %	1998/12/31 %	1999/12/31 %	2000/12/31 %	2001/12/31 %
الأصول					
النقدية وأوراق القبض	5	5	6	5	6
صافي حسابات القبض	24	23	23	24	24
المخزون	20	19	21	24	25
إجمالي الأصول الجارية	49	47	50	53	55
الأصول الثابتة	85	88	84	79	76
حجم الاهلاكات	34	35	34	32	31
صافي الأصول الثابتة	51	53	50	47	45
إجمالي الأصول	%100	%100	%100	%100	%100
الخصوم ورأس المال					
أوراق الدفع	%8	%9	%11	%15	%18
الضرائب المستحقة	14	15	14	13	13
الخصوم الجارية	22	24	25	28	31
القروض طويلة الأجل	7	4	7	9	10
احتياطي المعاشات	8	9	9	10	10
الإجمالي	37	37	41	47	51
رأس المال	44	39	34	28	24
الأرباح المحتجزة	19	24	25	25	25
حقوق الملاك	63	63	59	53	49
الإجمالي	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: د.فريد راغب النجار. المدير المالي المعاصر: تنمية المهارات المالية والتعامل مع البورصات. القاهرة: بيت الإدارة للاستشارات والتدريب، 2004، ص 277.

وتستخدم القوائم المالية المقارنة لان القائمة المالية الواحدة لا تعكس الظروف الحقيقية للشركة، كما قد لا تظهر القوة المالية أو الضعف المالي للشركة، لذلك يمكن الاعتماد على اتجاه القائمة المالية بالزيادة أو النقص بين سنتين أو عدد من السنوات.

